

Distr.: General
15 March 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

أنتيغوا وبربودا

إضافة

الآراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

ملاحظات عامة

- ١- يتمثل أحد أهم التحديات التي تواجهها أنتيغوا وبربودا في تحديد سبيل المضي قدماً والطريقة العامة التي نتناول بها التزاماتنا الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في عدم وجود سياسة محددة لحقوق الإنسان تساعد في قيادة وتوجيه الطريقة أو المنهجية التي يتم في إطارها تحديد الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان والامتثال لها. وينبغي قراءة جميع التعليقات الواردة أدناه مع إدراك ضرورة وجود سياسة شاملة لحقوق الإنسان قادرة على إلهام الطريقة التي يتم بها التعامل مع هذه الالتزامات في المستقبل.
- ٢- وينبغي لأي جهد يُبذل لصياغة مثل هذه السياسة ألا يقتصر على إشراك الحكومة فقط وإنما أيضاً قطاعات عريضة من المجتمع، بما في ذلك أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمنظمات والمجموعات غير الحكومية (مثل رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة).
- ٣- وربما تفيد هذه السياسة أيضاً كحافز لتنفيذ البرامج والسياسات برعاية الحكومة لضمان حماية حقوق الإنسان الدولية والاعتراف بها، وكحافز لإصدار تشريعات ذات صلة مثل قانون منع التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة أو قانون لحقوق الإنسان أوسع نطاقاً.
- ٤- وتقدم حكومة أنتيغوا وبربودا في هذه الوثيقة ردودها على التوصيات التي كانت قد أعلنت أنها تتطلب مزيداً من الدراسة قبل أن يعتمد مجلس حقوق الإنسان التقرير بشكل رسمي.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري

التوصيات ١-٦٨ و ٢-٦٨ و ٤-٦٨ و ٥-٦٨ و ٢٢-٦٨ و ٣٣-٦٨

- ٥- وقعت أنتيغوا وبربودا على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧. والإجراء المتبقي هو تصديق أنتيغوا وبربودا بموجب طار قانون التصديق على المعاهدات وتقديم وثيقة التصديق إلى الوديع. وستنظر حكومة أنتيغوا وبربودا بصورة إيجابية في عملية التصديق على البروتوكول الاختياري.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري

التوصيات ٢-٦٨ و ٣-٦٨ و ٤-٦٨ و ٦-٦٨

- ٦- إن المبادئ المنصوص عليها في العهد هي مبادئ تشكل بالفعل وإلى حد كبير جزءاً من القانون الداخلي لأنتيغوا وبربودا، وهي مبادئ يكفلها دستور عام ١٩٨١ لدولتنا المستقلة.

٧- وسيطلب البروتوكول الاختياري إجراء تغييرات تشريعية داخلية، وهو أمر يتطلب التشاور على نطاق واسع مع الجمهور قبل اعتماد السياسة الواردة في هذا الصك. وسيطلب ذلك أيضاً تعديل التشريع القائم والأحكام القضائية الصادرة بشأن مسائل تتعلق بعقوبة الإعدام، وهو اقتراح غير مقبول حالياً من منظور الرأي العام.

التوقيع والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التوصيات ٦٨-٢ و ٦٨-٤ و ٦٨-٦

٨- تعكس الحقوق المدرجة في هذا العهد، إلى حد كبير، وبشكل يشبه الحقوق المدرجة في العهد المشار إليه أعلاه، حقوقاً من قبيل الحق في التعليم الابتدائي العام، وهو حق يتمتع به بالفعل الأشخاص في أنتيغوا وبربودا.

٩- إن البروتوكول الاختياري ينص على أهلية اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلقي البلاغات مباشرة من الأشخاص أو المجموعات في دولة ما طرف في البروتوكول الاختياري بدعوى انتهاك الدولة الطرف لالتزاماتها بموجب العهد.

١٠- وحكومة أنتيغوا وبربودا تدرس حالياً موضوع التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وستواصل دراسة وتقييم الالتزامات والآثار المالية المترتبة على ذلك.

التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

التوصيات: ٦٨-٢ و ٦٨-٤ و ٦٨-٥ و ٦٨-٦

١١- إن أنتيغوا وبربودا لا تُعرف بأنها بلد يُزاوَل فيه مثل هذا النشاط، لكنها توافق على أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية ينبغي، رغم ذلك، أن يكون مدفوعاً بأسس سياسة وطنية لحقوق الإنسان.

١٢- وسيطلب الانضمام إلى الاتفاقية من أنتيغوا وبربودا المشاركة في عملية لمراجعة القوانين تتضمن دراسة القوانين الحالية المتعلقة بتسليم المجرمين أو، كجزء من نظام أوسع نطاقاً وأشمل، دراسة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان (قانون وحيد لحقوق الإنسان). وسيطلب ذلك من الدولة أن تصدر تشريعاً يحظر السلوك المشار إليه أعلاه، وأن تنشئ وتنفذ أيضاً عقوبات جنائية على انتهاكات هذه الحقوق، وأن تمارس ولايتها وتنص أيضاً على تسليم المجرمين في ظروف محددة.

١٣- وستكلف الحكومة وزارة الأمن الوطني بالنظر في أحكام الاتفاقية في ضوء سياستها العامة في مجال حقوق الإنسان والآثار المترتبة على إصدار التشريعات الضرورية للتنفيذ.

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

التوصية: ٦٨-٣

١٤- إن أنتيغوا وبربودا طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقد انضمت إليها في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. والغرض من البروتوكول الاختياري هو إنشاء نظام لإجراء زيارات من جانب هيئات المراقبة الدولية والوطنية في محاولة لمنع حالات التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو المعاقبة عليها.

١٥- ويحدد البروتوكول الاختياري آلية طوعية للتمويل ويفرض التزاماً على الدولة بإنشاء أو تعيين آلية وطنية لدراسة معاملة الأشخاص المحرومين من حرياتهم أو المحافظة على هذه الآلية وتقديم توصيات من أجل تحسين أوضاع هؤلاء الأشخاص، وكذلك تقديم اقتراحات لإصدار أو تعديل التشريعات. وتتعهد الدولة بتوفير الموارد اللازمة لعمل هذه الهيئة رهنأ بما ذكر أعلاه.

١٦- وتقرّ حكومة أنتيغوا وبربودا وتقبل مبدأ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ووفقاً لذلك فهي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يتعرض لها أي فرد. وستنظر الحكومة في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب في حدود قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مجالي الرصد والإبلاغ.

التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة

التوصية ٦٨-٥

١٧- إن أنتيغوا وبربودا طرف في اتفاقية حقوق الطفل وقد صدقت على هذه الاتفاقية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ويعزز البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة حظر التجنيد الإجباري للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً في القوات المسلحة في البلاد، وحظر إشراك هؤلاء الأشخاص في الأعمال العدائية المباشرة.

١٨- إن أنتيغوا وبربودا تفي بالفعل بالتزاماتها المتعلقة بهذه الاتفاقية بقدر ما يتعلق ذلك بعدم وجود أي تجنيد إجباري في قواتها الدفاعية لشخص يقل عمره عن ١٨ عاماً، وتود أن تعلم هذه الهيئة الموقرة بعدم وجود أعمال عنادية في منطقة حوض الكاريبي وهي المنطقة التي ربما تشترك فيها قواتنا المسلحة.

١٩- وتوافق حكومة أنتيغوا وبربودا على النظر في التصديق على هذا البروتوكول رهنأً بمراجعته من جانب وزارة الأمن الوطني وموافقتها عليه.

التصديق على الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية

التوصية ٦٨-٧

٢٠- صُممت هذه الاتفاقية للسماح للدول المتعاقدة بمنح الجنسية أو العدول عن حرمان الأشخاص من جنسية الدولة الطرف في ظروف معينة. وهي لا تفرض أي التزامات مالية على الدولة لكنها تقضي بإصدار تشريع ينص على منح جنسيتها في ظروف محددة.

٢١- واتخاذ قرار بشأن الانضمام إلى هذه الاتفاقية يتطلب مشاورات مع الوزارات الحكومية المعنية وربما المجتمع المدني، نظراً لإطار دستورنا وتشريعنا المتعلق بالجنسية اللذين ينصان حالياً على المؤهلات والشروط المتعلقة بمنح وسحب الجنسية تفادياً لفرض أعباء مالية غير ضرورية على اقتصاد جزيرة صغيرة أو لأسباب أمنية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان/أمين المظالم/الخطوة الوطنية

التوصيتان: ٦٨-١٣ و ٦٨-١٤

٦٨-١٣ النظر في إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس؛

٦٨-١٤ الاستمرار في ترسيخ ديوان أمين المظالم بوصفه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بحيث يتوافق عمله مع مبادئ باريس.

٢٢- إن إنشاء هيئة متعددة القطاعات تشمل وزارات الدولة مثل وزارة الصحة والتحول الاجتماعي والتعليم والجنسانية والرعاية الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية مثل رابطة الأشخاص ذوي الإعاقة، أمر موصى به لتقديم المشورة والمساعدة إلى الحكومة في وضع سياسة شاملة لحقوق الإنسان ويمكن أن يكون بمثابة النواة أو القوة الدافعة لإنشاء منظمة وطنية لحقوق الإنسان. وتتعرف أنتيغوا وبربودا بأن ذلك قد يكون أيضاً بمثابة سبيل مفيد لوضع وتنفيذ حملات مختلفة لتوعية الجمهور تنفذ من خلال الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص. وتتعهد الحكومة بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، وذلك بدعم ومساعدة المجتمع الدولي لإنشاء مثل هذه المؤسسة في حينه.

التوصية ٦٨-١٥

١٥-٦٨ اعتماد خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان وتنفيذها.

٢٣- توافق أنتيغوا وبربودا على التوصية بوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان. ويمكن التصدي لوضع خطة عمل من هذا القبيل وتنفيذها ورصدها من خلال الرجوع إلى الهيئة المتعددة القطاعات المذكورة أعلاه.

خطة العمل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

التوصية ٦٨-١٦

١٦-٦٨ مواصلة تطبيق الاستراتيجيات وخطط العمل من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية.

٢٤- تقبل حكومة أنتيغوا وبربودا هذه التوصية.

دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان

التوصيات ٦٨-١٧ و ٦٨-١٨ و ٦٨-١٩

١٧-٦٨ توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

١٨-٦٨ توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان؛

١٩-٦٨ النظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين لمجلس حقوق الإنسان.

٢٥- تسلم حكومة أنتيغوا وبربودا بأهمية الإجراءات الخاصة لضمان احترام التزامات حقوق الإنسان بموجب مختلف الاتفاقات والتمسك بها وتعرب أيضاً عن استعدادها للتعاون لكنها لا تقبل التوصية في الوقت الحالي بسبب العبء المالي والمتطلبات الإضافية التي تفرضها مثل هذه الدعوة على دولة جزرية صغيرة. وستواصل الحكومة رصد الآثار المترتبة على قبول دعوات من جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

سياسات دعم النساء والأطفال المعاقين

التوصيات ٢٠-٦٨ و ٢١-٦٨ و ٢٢-٦٨

٢٠-٦٨ اتخاذ تدابير سياساتية وتشريعية للتشجيع على مشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة، وإرفاق ذلك بحملات توعية تشارك فيها المؤسسات العامة المناسبة ويشارك فيها المجتمع المدني؛

٢١-٦٨ ضمان تنفيذ القوانين القائمة التي تكفل عدم التمييز، واعتماد تشريعات مناسبة تضمن تمتع جميع الأطفال بجميع الحقوق، وفق ما أوصت به لجنة حقوق الطفل؛

٢٢-٦٨ وضع سياسة شاملة للأطفال المعاقين، وفق ما أوصت به لجنة حقوق الطفل.

٢٦- وفيما يتعلق بالتوصيات التي تسلط الضوء على تقديم الدعم للنساء والأطفال المعاقين، تدعم أنتيغوا وبربودا هذه التوصيات وتتعهد بوضع الصيغة النهائية على هذه السياسات في المستقبل القريب.

رفع سن المسؤولية الجنائية

التوصيات ٢٣-٦٨ و ٢٤-٦٨ و ٢٥-٦٨ و ٢٦-٦٨

٢٣-٦٨ رفع سن المسؤولية الجنائية؛

٢٤-٦٨ رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية؛

٢٥-٦٨ رفع عتبة المسؤولية الجنائية امتثالاً للمعايير الدولية؛

٢٦-٦٨ رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية، وإنشاء مرافق احتجاز مخصصة للأحداث، أي منفصلة عن تلك الخاصة بالبالغين.

٢٧- نظراً لأن أنتيغوا وبربودا تعترف بالنضج العاطفي والفكري للأحداث فإنها ماضية في النظر بصورة نشيطة في هذه التوصية برفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية وفقاً للمعايير المقبولة دولياً. وتأخذ الدولة علماً بهذه التوصية وتواصل إجراء مزيد من المشاورات مع مكتب دائرة الادعاء العام ووزارة الرفاه الاجتماعي وغيرها من دوائر الحكومة والهيئة المشتركة بين القطاعات.

تعزيز إطار حماية حقوق الأطفال

التوصيات ٢٨-٦٨ و ٢٩-٦٨ و ٣٠-٦٨

٢٨-٦٨ تعزيز إطار حماية حقوق الطفل، ولا سيما بواسطة اتخاذ تدابير لمنع الاعتداء عليهم واستغلالهم وممارسة العنف ضدهم، والنظر في مراجعة نظام قضاء الأحداث لرفع سن المسؤولية الجنائية وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل؛

٢٩-٦٨ معالجة قضية الظروف المتردية في السجون ومراكز الاحتجاز، خاصة لضمان فصل الجناة الأحداث عن السجناء البالغين؛

٣٠-٦٨ اتخاذ إجراءات للتأكد من وضع السجناء والمحتجزين دون ١٨ سنة في أماكن منفصلة عن عامة السجناء.

٢٨- تقوم وزارة الأمن الوطني حالياً بالتصدي لمسألة الظروف المتردية في السجون، بالتعاون مع وزارة المالية وغيرها من الوكالات المختصة ضمن القيود المالية التي تفرضها عليها هيئات دولية معنية برصد التمويل. وتقبل أنتيغوا وبربودا بالتوصيات ٢٨-٦٨ و ٢٩-٦٨ و ٣٠-٦٨ وستتخذ التدابير والإجراءات الكفيلة بوضع تشريعات موحدة محلية لمعالجة الجوانب التي لم تحسم بعد المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل، وذلك في حدود مواردها.

تنفيذ حملات التوعية العامة بشأن التمييز القائم على التفضيل الجنسي

التوصية ٢٨-٣١

٢٨-٣١ تنظيم حملات توعية عامة بشأن التمييز القائم على التفضيل الجنسي.

٢٩- تسعى حكومة أنتيغوا وبربودا إلى الاعتراف بحقوق الإنسان لجميع المواطنين. لكن مسألة التمييز القائم على الميول الجنسية هو موضوع لا يزال يشكل قلقاً وهي ترى أن تنفيذ سياسات تقوم على الميول الجنسية يتطلب مشاورة واسعة النطاق مع الجمهور وتثقيفه نظراً لقوالب التصورات السائدة وتأثير الدين والفقهاء على الناس في البلاد.

تقديم المساعدة التقنية

التوصية ٢٨-٣٣

٢٨-٣٣ طلب المساعدة والتعاون التقنيين من الأمم المتحدة قصد تحقيق جملة من الأهداف، منها وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وتنفيذ السياسات العامة لمنع الاعتداء على الأطفال وإهمالهم، ومعالجة المشاكل التي يواجهها الأطفال المعاقون.

٣٠- تقبل الدولة هذه التوصية وتأخذ علماً بها وستتخذ الإجراءات اللازمة لوضع تشريع محلي منسق للتصدي للجوانب غير المنظمة لاتفاقية حقوق الطفل، في حدود ما تسمح به مواردها. وتلتزم الحكومة بإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة كما تلتزم، بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي، بإنشاء مثل هذه المؤسسة.

الاستنتاج

٣١- ترحب أنتيغوا وبربودا بهذه العملية، وتعرب عن امتنانها للعديد من الدول التي أثنت على عملنا الجاري وقدمت أيضاً توصياتها فيما يتعلق بمجالات لا تزال أنتيغوا وبربودا متأخرة فيها. ونطلب دعمكم وتشجيعكم المتواصلين لأننا نسعى جاهدين من أجل تحقيق المثل العليا التي تناضل من أجلها هذه الهيئة الموقرة.